الفلسفة الجديدة للجيش المصري في ظل سياسة التطبيع

الأستاذ الدكتور قتيبة عبد العظيم كاظم

الباحث صالح سلمان عبد اللطيف حميد

الجامعة العراقية /كلية الآداب

The New Philosophy of the Egyptian Army In light of the Policy of normalization

Prof. :Qutaiba Abduladheem Kadhim (Ph.D.)

Researcher Saleh Salman Abdul Latif Hamid

College of Arts / AL-Iraqia University

المستخلص

يتناول البحث المعنون" الفلسفة الجديدة للجيش المصري في ظل سياسة التطبيع " ، التعريف بمرحلة جديدة من تاريخ مصر السياسي وهي مرحلة الرئيس محمد حسني مبارك الذي إتبع خلالها سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ، مما أثر بطبيعة الحال على الجيش المصري وتوجهاته العقائدية التي تحولت من التعبئة العسكرية لمواجهة العدوان الخارجي، الى التدخل بقضايا الشأن الداخلي كمراقبة المنشورات وتتبع المعارضين للسلطة، فضلاً عن قيامه بعدد من المهام على الصعيد الخارجي، مثل مشاركته في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. أما على الصعيد الإقتصادي فقد تحولت المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس مبارك إلى شريك أساسي في الإقتصاد المصري بل غدت مسيطرةً وبشكل شبه كامل على الإقتصاد المحلي.
الكلمات: الجيش المصري، الفلسفة، التطبيع

Abstract

The research, entitled "The New Philosophy of the Egyptian Army in the Light of the Policy of Normalization", deals with the definition of a new stage in Egypt's political history, which is the stage of President Mohamed Hosni Mubarak, during which he followed the policy of normalization with the Zionist entity, which naturally affected the Egyptian army and its ideological orientations, which turned from military mobilization for confronting external aggression, to intervene in internal affairs issues such as monitoring publications and tracking opponents of the authority, as well as carrying out a number of tasks at the external level, such as his participation in the Gulf War 1991. On the economic level, the military establishment during the Mubarak era did not only turn into a main partner in the Egyptian economy but has become almost completely in control of the local economy.
Keywords: Egyptian Army, Philosophy and Normalization

المقدمة

يعد وصول الرئيس محمد حسني مبارك(١) إلى الحكم بداية مرحلة جديدة في تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية، التي تأثرت إلى حد كبير بالسياسة التي إنتهجها الأخير على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أضحى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني أمراً واقعاً للحفاظ على حالة السلام بين الطرفين منذ توقيع إتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، فضلاً عن ذلك بأن مصر أصبحت تربطها علاقات منفعية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما وأنها اعتمدت عليها كلياً في مجال التسليح، كل تلك الأُمور جردت الجيش المصري من عقيدته العسكرية القائمة على العداء للكيان الصهيوني وللولايات المتحدة الأمريكية، بل أنه خاض العديد من المغامرات الخارجية تماشياً مع مصالح الأخيرة ورغبات السلطة الحاكمة، ولا سيما مشاركته في حرب الكويت عام ١٩٩١، كما تسبب تخلي المؤسسة العسكرية عن واجبها الأساس إلى توجهها نحو التدخل في الشأن السياسي الداخلي مثل مطاردة المعارضين السياسيين ومراقبة الصحف والمنشوارت، فضلا عن تحولها إلى شريك أساسي في الإقتصاد المصري، ليس على صعيد التصنيع العسكري فحسب وإنما على صعيد الصناعات المدنية الإستهلاكية بل وحتى الزراعة أيضاً، تأتي أهمية الأحداث التي تتضمنها تلك الحقبة وما ترتب عليها من نتائج دفعت الباحث للخوض بتفاصيلها من خلال اختيار موضوع البحث .

أولاً: العقيدة العسكرية المصرية وأثر حسني مبارك والمعونة الامريكية عليها

منذُ ان تولى حسني مبارك الرئاسة المصرية عمل على تعزيز وتقوية مكانة الجيش المصري والمؤسسات العسكرية المصرية كونه أحد أركان تلك المؤسسة، حتى أصبح الجيش ركيزة اساسية في البنية العامة للدولة المصرية، وأصبح له نفوذاً كبيراً في المؤسسة السياسية، فقد شغلت العديد من الشخصيات العسكرية مناصب وزارية وإدارية، بل ان اغلب المحافظين من اصحاب الرتب العسكرية العليا في الجيش، اي ان افراد الجيش المصري اصبحوا جزءاً لا يتجزأ من القرار السياسي في البلاد(٢).

كما عملت مصر على العودة إلى محيطها العربي، وإعادة علاقاتها العربية، وإتخذت موقفاً جديداً من الكيان الصهيوني تمثل برفضها تقديم المزيد من التنازلات في سبيل إتمام إتفاقية كامب ديفيد، إذ إشترط الكيان الصهيوني على مصر التوقيع على مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني مقابل إنسحابه من سيناء، كما كان لمصر موقف واضح إزاء الغزو الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢، اذ رحبت الحكومة المصرية بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة يكون مقرها القاهرة، وأوقفت العمل ب (٥٠) اتفاقية في مختلف المجالات التجارية والإقتصادية والعلمية والثقافية مع الكيان الصهيوني، وسحبت سفيرها في تل أبيب، واشترطت لعودته إنسحاب القوات الصهيونية من لبنان، وإنهاء القضية الفلسطينية بإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير(٣). فضلاً عن ذلك فقد إتخذت الحكومة المصرية والجيش المصري موقفاً واضحاً من الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، إذ أعلنت الحكومة المصرية وقوفها إلى جانب العراق في تلك الحرب، كما عمل الجيش المصري على تزويده بالسلاح، ناهيك عن الموافقة على تأخير سداد مبالغ الأسلحة التي

إشتراها العراق من مصر، وعملت كذلك على تمكين العراق من إبرام صفقات سلاح مع بريطانيا(٤).

أما عن العقيدة العسكرية للجيش المصري خلال مدة حكم مبارك فقد حددها وزير الدفاع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة(٥) بالنقاط التالية(٦):

١- التوازن الإستراتيجي وإتخاذ أُسلوب الردع مع الدول المحيطة بمصر، ومنها الكيان الصهيوني.

٢- الحفاظ على أمن الدولة وإستقلالها وسلامة أراضيها وحدودها وإقتصادها من أي إعتداء خارجي، وحماية الجبهة الداخلية ومواجهة الكوارث.

حصل نوع من التوازن بين القوة العسكرية والقوة السياسية في مصر، إذ أصبح وزير الدفاع هو صاحب القوة داخل المؤسسة العسكرية فقط، ونشأ كيان داخل المؤسسة العسكرية يحافظ على جميع إمتيازت الجيش، وعلى مكانة الضباط بعد التقاعد من خلال ضمان حصولهم على مناصب رسمية، وفي المقابل تركت للرئاسة ممارسة شؤون الحكم(٧).

إتخذ الرئيس مبارك مجموعة من الإجراءات للحد من نفوذ المؤسسة العسكرية، من أجل تأمين العملية السياسية من اي اخطار كالإنقلابات وغيرها، ومن تلك الإجراءات أنه أصدر قراراً بمنع ضباط الجيش من الإنتماء لأي تنظيم حزبي، فقد كان مبارك يخشى من قائد الجيش ووزير الدفاع المشير أبو غزالة الذي كان ينافسه بالنفوذ، لا سيما وأن الأخير كان يحظى بشعبية واسعة بين الأوساط العسكرية والمدنية(٨).

على الرغم من أن الجيش المصري في بداية عهد مبارك أصبح يتمتع بمكانةٍ متميزة، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود خلافات بين الرئاسة المصرية

وقيادته، ومنها ما حصل مع المشير محمد أبو غزالة، والذي أراد إتباع إستراتيجية جديدة في الجيش المصري قائمة على تطوير الجيش وتقويته، وأراد أن يجعل من الجيش المصري قوة لا تعتمد على المعونة الأمريكية بشكل اساسي، فعمل على تجهيز الجيش المصري بمنظومة تسليح متطورة، وعمل كذلك على إنشاء تصنيع عسكري خاص به ، وفيما يتعلق بالعقيدة العسكرية للجيش المصري فقد كان أبو غزالة يرى بأنها يجب ان تكون قائمة على العداء التام للكيان الصهيوني، وان يتم التعامل مع الاخير على أنه العدو الإستراتيجي لمصر، كما كان يدعو القيادة المصرية إلى عدم التقارب مع الكيان الصهيوني. ويُعتقد أن آراء أبو غزالة، وعمله على تطوير الجيش المصري، وسعيه للحصول على مواد تدخل في صناعة الصواريخ كانت أسباباً في إقالته من قيادة الجيش المصري بتدخل أمريكي(٩).

عملت القيادة المصرية على خفض الميزانية العامة للجيش المصري ولا سيما ميزانية التسليح، فإن مصر وبحسب رؤية القيادة السياسية الجديدة مُتمثلة بالرئيس مبارك ليست بحاجة إلى ذلك العدد من القوات والتسليح لا سيما بعد توقيع اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني(١٠)، إذ كانت الميزانية العسكرية للجيش المصري في منتصف السبعينيات تقدر بـــ(٣٣) % من الناتج القومي، وفي منتصف التسعينيات خُفضت لتصبح بمقدار (٥،١٩)% من الناتج القومي، كما تم تقليل أعداد الجيش المصري(١١).

كما أحدث الرئيس مبارك تغييرات كبيرة في القيادة العسكرية العامة للجيش المصري، وأبرزها تلك التي جرت في وزارة الدفاع فقد تم تغيير الوزير المكلف بتلك الوزارة اكثر من مرة، ليتولاها بعد ذلك المشير محمد حسين طنطاوي(١٢). كما أن مجريات الأحداث في المنطقة كانت مؤثرة وبشكل كبير على الجيش

المصري، ومنها أحداث حرب الخليج الثانية ومشاركة الجيش المصري فيها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل أدّت مشاركة الجيش المصري في تلك الحرب إلى تغيير عقيدته العسكرية والمتمثلة بأن الكيان الصهيوني هو العدو الإستراتيجي في المنطقة أم إْستمرت هذه العقيدة؟ إن الاجابة على هذا الاستفهام يمكن الحصول عليها من تصريحات المشير طنطاوي الذي أكد على ان الكيان الصهيوني هو العدو الإستراتيجي للجيش المصري، فقد كان في أغلب تصريحاته يصف الكيان الصهيوني بكلمة العدو، على الرغم من ذلك كان المشير طنطاوي والقيادة السياسية في مصر حريصين على إستمرار حالة السلام بين مصرَ والكيان الصهيوني، كما إن الرئاسة المصرية كانت تتعامل مع الكيان الصهيوني بخطوات مدروسة، وكانت حريصة على أن يكون التطبيع معه بطيئا، لأنها في الوقت نفسه كانت غير مستعدة للدخول بمواجهة عسكرية معه، قد تؤدي إلى إستنزاف القوة العسكرية المصرية إذا ما حصلت(١٣).

وهذا يدل على أن قيادة الجيش المصري غير موافقة على الدخول في قضايا تخص بلدين عربيين ولكنها نفذت قرار أو الإرادة السياسية للرئيس مبارك كما تبين لنا من تصريحات المشير طنطاوي. وهناك أفكار ورؤى واضحة للخلافات بين الجيش والقيادة السياسية، وهذا ما أكده إنضمام الجيش إلى الشعب عندما إشتعلت أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.

أصبحت المؤسسة العسكرية تعير إهتمامها للقضايا الداخلية، والشأن العام للبلاد، وقد إزداد نفوذ المؤسسة العسكرية في هذا المجال بشكل ملحوظ، وأخذت تمارس مهاماً خارج سلطاتها ومسؤولياتها السابقة، إذ أُسندت إليها مهام جديدة تمثلت بإدارة عدد من المحاكم، ومحاكمة المعارضين السياسيين، كما أن العديد من

القضايا المدنية، لا سيما تلك التي تحتوي على قضايا عنف كانت تحال إلى المحاكم العسكرية، كما أُنيطت بالمؤسسة العسكرية مهام جديدة تمثلت بمراقبة الصحف والنشرات المطبوعة، ومختلف وسائل الإعلام والدعاية(١٤).

وهذا الامر يحمل شقين في الرأي الأول لربما هي إرادة عسكرية في حسم هذا الملف لا سيما فيما يتعلق بقضايا الارهاب والتي تهدد أمن الدولة بكل أنواعها ومحاورها، او بضغط سياسي في الحكم.

فضلاً عن أن ضباط الجيش بدأوا يتولون مناصب سياسية وإدارية محلية، لا سيما بعد تقاعدهم، ففي خلال مدة حكم الرئيس حسني مبارك شغل الضباط المتقاعدون قرابة(٢٠٠٠) منصب في الحكومات المحلية، كما أن العديد منهم شغل منصب محافظ، إذ كان(٦٣) محافظاً من أصل (١٥٦) من الضباط المتقاعدين، وإن هذا الأمر هو جزء من إتفاق بين مؤسسة الرئاسة في مصر والقيادة العسكرية، وهذا الإتفاق نص على دعم القادة العسكريين للرئيس مبارك في منصبه، مقابل سماحه لهم بالحصول على مناصب مهمة في الدولة(١٥).

وعلى الرغم من أن الجيش المصري خلال عهد مبارك قد تمتع بنوع من الإستقلالية الإدارية، إلا أنه كان غير راض عن الإستراتيجية أو العقيدة التي أصبح عليها، والمتمثلة بمتابعة الشؤون الداخلية، والقضاء على حركات المعارضة والاضطرابات، فقد كان أفراد الجيش وقادته يرون أن مهامهم الأساسية هي الإستعداد للحرب الخارجية، والعمل على حماية البلاد من أي خطر خارجي، على الرغم من أن مصر كانت مرتبطة مع عدوها الإستراتيجي وهو الكيان الصهيوني بمعاهدة سلام، وإن هذا النفور الذي أبدته المؤسسة العسكرية من سياسة القيادة السياسية للبلاد دفع بتلك القيادة للعمل على تقوية وزارة الداخلية، وتزويد هذه

الوازرة بقسط كبير من الموارد، اي ان الرئاسة المصرية متمثلة بحسني مبارك كانت تريد إنشاء قاعدة قوية بديلة عن قوة الجيش(١٦)، وهذا يعني ان هناك هوة واضحة بين الرئيس مبارك والجيش.

كما إن الجيش المصري ونتيجةً لتغير عقيدته العسكرية، وأهدافه الإستراتيجية وتحوله من الإهتمام بالشأن العسكري، وحماية البلاد من أي اخطار قد تواجهها لا سيما على الصعيد الخارجي، إلى الاهتمام بالجانب الإقتصادي، والتدخل بالقضايا الإجتماعية، والإضطرابات الداخلية، أدّت جميع تلك الامور بالنتيجة إلى حصول نوع من الشك لدى بعض اوساط المجتمع المصري بالمؤسسة العسكرية ، إذ غدت ترى بأن الجيش المصري بدأ ينحرف عن وظيفته الرئيسية، وأنّه يصب جل اهتمامه على القضايا الثانوية(١٧).

ونتيجة لذلك تصاعدت المطالب الشعبية التي كانت تدعو إلى تحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وأهمها من جماعة الإخوان المسلمين وبعض الحركات والأحزاب الإسلامية واليسارية، كما إن المطالب شملت الميزانية العامة للجيش، وذلك بخضوع هذه الميزانية للرقابة المركزية، وطالت المطالب ايضا المناصب القيادية في الجيش، فقد كان من ضمنها الفصل بين وظيفة وزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة، فضلاً عن المطالبة بإلغاء الروابط الخاصة بين الجيش والولايات المتحدة الأمريكية ، ناهيك عن المطالبة بتقليص الإمتيازت التي حصل عليها العسكريون، والحد من تدخلهم في الشأن الإقتصادي، والإجتماعي(١٨).

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فأن الدافع الذي شجع الرئيس مبارك على تكوين علاقةً حسنةً معها، تمثل بتحديد الأهداف المشتركة بين الطرفين وهي إحلال السلام في المنطقة، والتصدي للإرهاب، وإجراء المناورات

والتدريبات المشتركة بين جيشي البلدين، فضلاً عن الجانب الإقتصادي. من جانبها أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبيرة للمؤسسة العسكرية المصرية، وبأن مصر وجيشها يمثلان واحدةً من اهم الركائز العسكرية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب مكانة مصر الإقليمية، وتحكمها بقناة السويس الإستراتيجية، لذلك عملت على دعم مصر بمعونة عسكرية قدرها (٣،١) مليار دولار سنوياً، وقسمت هذه المعونة إلى اقسام عدة، شملت بيع الأسلحة، وتطوير ما هو متوفر لدى الجيش المصري منها، وصيانة المدرعات والأسلحة المصرية المختلفة(١٩).

تزايد الدعم الأمريكي لمصر بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لمصر على إنها شريك إستراتيجي وعسكري مهم ، فعملت على تحسين مقدرات القوات العسكرية المصرية، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنظر لمصر على أساس اربع محاور رئيسية وهي:

١- وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن العديد من الدول العربية قد تبعت مصر في عملية شراء الأسلحة من الإتحاد السوفييتي، كما أنها تبعتها كذلك في عملية الإصلاح الزارعي، لذلك وجدت بأن مصر سيكون لها دور كبير في قضية إحلال السلام بين الكيان الصهيوني والمنطقة.

٢- عملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المحافظة على السلام المصري-الصهيوني نظراً لكونه ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة.

٣- التعاون الأمريكي-المصري في مسألة التهديدات التي تعرض لها الحلفاء المشتركين لكلا البلدين.

٤- المشاركة وبشكل فعال في عملية تحديث وتطوير القوات المسلحة المصرية، وتقوية قدراتها بما يمكنها من الدفاع عن نفسها ضد أي خطر خارجي، مقابل ضمان الوصول الإستراتيجي الأمريكي لقناة السويس(٢٠).

ومن بين المساعدات العسكرية التي حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية:

١- إمداد مصر بطائرات F-16.

٢- المساهمة بتحديث القوات البحرية المصرية من خلال تزويدها بفرقاطتين دخلتا مصر في عام ١٩٩٧، وأَمدت القوات المصرية بعد ذلك بفرقاطتين أُخريين في عام ١٩٩٨.

٣- شراء وإنتاج مشترك لعربات قتال مدرعة للمشاة.

٤- تزويد مصر برادارات حديثة، وقيام الإنتاج الحربي المصري بتصنيع جزء منها.

٥- تزويد القوات المصرية ببطاريات دفاع جوية(٢١).

أما فيما يتعلق بالمعونة العسكرية الأمريكية للجيش المصري ، فقد كان المشير طنطاوي يرغب بأن لا يكون الإعتماد الكلي للجيش المصري في تسليحه وتجهيزه على تلك المعونة(٢٢).

كما أن القيادة المصرية بشقيها السياسي والعسكري كانت ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتعامل بشكل منصف في مسألة المعونة إذا ما قورن ذلك مع الكيان الصهيوني، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعامل الجانب الصهيوني

بمرونة كبيرة في مسألة المعونة ولا سيما العسكرية والإقتصادية، على عكس تعاملها مع الجانب المصري الذي كان فيه نوع من الروتين والتأخير في إنجاز المشاريع أو الصفقات، لذلك كانت المطالب المصرية تتركز على التقليل من هذا الروتين والتأخير، والتعامل مع الجانب المصري بمستوى المرونة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الجانب الصهيوني(٢٣).

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الجيش المصري في عهد الرئيس مبارك تم تحديثه بشكل كبير، إذ أصبح ترتيب الجيش المصري هو (١٣) بين جيوش العالم، وهذا التصنيف وفق معايير عدة منها التسليح والتدريب والتنظيم، كما إن المصانع الحربية التابعة للجيش المصري تم تحديثها وتطويرها، فأصبحت تعمل بالتصنيع الحربي الجوي وغيرها من الصناعات الحربية والمدنية، فيما اصبح الجيش المصري يعتمد على مشارب متعددة في تسليحه وتجهيزه، فقد تم تحديث مصنع الطائرات بالتعاون مع الصين فأصبحت مصر تصنع طائرات التدريب بنسبة (٩٤) % بالمائة، فضلا عن عودة العلاقات العسكرية مع الإتحاد السوفييتي وروسيا بعد ذلك، فأصبحت مصر تحصل منها على قطع غيار لطائراتها ومعداتها العسكرية(٢٤).

ثانيًا: مشاركة الجيش المصري في حرب الخليج الثانية

تعد المشكلة العراقية–الكويتية مشكلة متجذرة ولها ابعادها التاريخية، أي انها لم تكن وليدة الساعة، فمنذ إعلان الكويت إستقلاله عام ١٩٦١ كان العراق يطالب بضم الكويت إلى أراضيه ويعتبره جزءاً منه، وإْستمرت هذه المطالبات، إذ أعاد العراق هذا الطلب في عام ١٩٧٣، كما أن مشكلة الحدود وترسيمها كانت قائمة بين

البلدين، لا سيما بعد ان رفض العراق ترسيم الحدود بينهما لعدم إعترافه بدولة الكويت، وقد تأزمت هذه المسالة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، إذ وجد العراق أن الكويت قد إستغلت انشغال العراق بالحرب من أجل اقامة المخافر الحدودية، فضلاً عن المنشآت النفطية في المناطق غير المرسمة بين البلدين، ومما فاقم الأزمة مسألة النفط الذي إنخفضت أسعاره في الأسواق(٢٥).

كان للحكومة المصرية مُتمثلةً برئيسها حسني مبارك مساعي حثيثة من اجل تجنب حدوث الصدام بين العراق والكويت، فقام بزيارات مكوكية لكلا البلدين ، والحقيقة ظهرت فيما بعد إذ إن بعض الأفكار والرُؤى إتهمت الرئيس مبارك بلعبه دوراً سيئاً ومشبوهاً، ولم يُستبعد عنها الأصابع الأمريكية إذ قيل أن الرئيس مبارك قد قبض مبلغ سبع مليارات دولار من مشكلة العراق والكويت، ونحن لا نريد أن نخوض في هذا المجال لكثرة تعقيدات هذا الملف فضلاً عن المزيد من علامات الإستفهام التي تدور حوله.

ومما يدل على ذلك الدور الرئيسي للجيش المصري في حرب الخليج الثانية، فكان لتفوق مصر من الناحية العسكرية دور كبير في تقوية وزيادة تدخل مصر في الشؤون السياسية للمنطقة، لذلك ما إن اندلعت حرب الخليج التي خاضها العراق ضد الكويت، حتى لجأت العديد من دول المنطقة للإستعانة بمصر وقوتها السياسية والعسكرية المؤثرة، ((وكان لهذا الأمر دور كبير في تحقيق العديد من الفوائد لصالح مصر في مختلف المجالات السياسية، والإقتصادية، والمكانة الإقليمية والدولية))(٢٦)، ومن هذا المنطلق أصبح هنالك تبدل وتغيير واضح في العقيدة العسكرية المصرية التي إستندت على المنافع الإقتصادية وكسب المال، فضلاً عن المنافع السياسية والشخصية.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية التي إتخذت وبشكل مباشر موقفاً مؤيداً ومسانداً للكويت في هذه الحرب ، صعوبة تدخلها العسكري في المنطقة من دون إيجاد تحالف عربي مساند لها، ورأت في مصر خير حليف لها في هذه المسألة فأرسلت إليها تطلب السماح بعبور قواتها العسكرية عبر قناة السويس والتوجه للسعودية، وكانت مصر قد إنضمت لهذا التحالف منذ البداية بل و أدت دوراً أساسياً وواضحاً في مسألة الحرب(٢٧).

فبعد دخول الجيش العراقي للكويت أعلنت مصر وبشكل مباشر وقوفها إلى جانب الكويت، وطلبت من العراق سحب قواته منها، على الرغم من أن مصر كانت جزءاً من مجلس التعاون العربي(٢٨) الذي كان يضم كُلاً من العراق والأُردن واليمن (٢٩).

تلقت القيادة السياسية المصرية بعد غزو الكويت طلباً من المملكة العربية السعودية من أجل إرسال جزءاً من قواتها إلى السعودية للوقوف بوجه أي محاولة عراقية للدخول الى أراضيها ، فوافقت مصر على ذلك الطلب وأرسلت قواتاً عسكريةً للسعودية، ورابطت تلك القوات على الحدود السعودية–العراقية، وهذا يدل على حجم التغير في العقيدة العسكرية المصرية، على الرغم من أن قيادة الجيش المصري بعد حرب اليمن كانت قد إتخذت واحداً من أهم القرارات بعدم السماح لنفسها في المشاركة في الحروب او النزاعات العسكرية العربية (٣٠).

وفي الوقت نفسه رأت الحكومة المصرية ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، والعمل على تهدئة الأمور، وعدم اللجوء لإستخدام القوة العسكرية، للحيلولة دون تأزم الأوضاع في المنطقة، ولا سيما على الصعيد الإقتصادي(٣١)،

فأطلق الرئيس المصري مناشدات عدة للقيادة العراقية بالإنسحاب من الكويت، وذلك لتجنب دخول قوات أجنبية في المنطقة وإراقة الدماء(٣٢).

وقد كان الرئيس المصري على دارية تامة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحشد قواتها في المنطقة، وأنها ستعمل على تكوين تحالف عسكري يستهدف إخراج القوات العراقية من الكويت أولاً، وتدمير الجيش العراقي ثانياً، فأرسل مبارك الى الرئيس العراقي حينها صدام حسين يحذره من الأمر، ويدعوه إلى تجنب إدخال قوات أجنبية إلى المنطقة، والحفاظ على الجيش والقوة العراقية من التدمير(٣٣).

وعلى الرغم من أن مصر كانت ترغب في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة إلا أن تسارع الأحداث، وتدخل الجيش الأمريكي في المنطقة لتحرير الكويت دفع بها إلى عقد قمة عربية حضرها رؤساء الدول العربية من أجل التباحث وإيجاد صيغة يتفق عليها العرب لحل الأزمة(٣٤)، وكان دور الرئيس المصري خلال المؤتمر واضحاً في الحصول على تفويض للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية، إذ كان أقصر المؤتمرات العربية وقتاً، إلا أنه لم يصل لنتيجة مرضية بشأن الأزمة، فقرر الرئيس حسني مبارك مشاركة الجيش المصري في حرب تحرير الكويت في قوة قوامها (٣٥) ألف مقاتل من مختلف الصنوف والتشكيلات العسكرية، كالمدرعة والمشاة والصاعقة وغيرها من القوات(٣٥).

أما موقف الإعلام الحربي المصري فقد أعلن أن مشاركة القوات المصرية في الدفاع عن السعودية تجاه أي تحرك عسكري عراقي، ومشاركتها في إخراج القوات العراقية من الكويت يعد واجباً مشروعاً، وأعلن الإعلام الحربي المصري أن القوات المصرية تسعى إلى تحقيق الاهداف التالية(٣٦):

١- رفض أي تحرك عسكري عراقي تجاه أي دولة عربية، وإدانة غزو العراق لدولة الكويت، وتحشيد الرأي العام المصري من اجل رفض ومناهضة غزو العراق للكويت، وتأييد إنسحاب العراق من الكويت بإستخدام مختلف السبل السياسية والعسكرية.

٢- التأييد التام لقرار القيادة السياسية في إرسال قوة عسكرية للدفاع عن الكويت، والعمل بعد ذلك على تحريرها.

٣- العمل على رفع معنويات القوات المصرية المتواجدة في السعودية، وبيان الموقف لهم وأبعاده ومدى خطورته.

٤- التأكيد على أن عقيدة القوات العسكرية المصرية في حرب الكويت هو تحريرها لا قتل الجنود العراقيين، لذلك فان هدفها هو إخراج القوات العراقية سلماً او حرباً.

٥- الرد على مزاعم الحكومة العراقية في غزوها للكويت، وإن هذا الغزو أحدث فجوة بين الدول العربية، كون الكويت إحدى دول الخليج العربي.

٦- العمل على كسب التأييد الشعبي للموقف السياسي المصري تجاه غزو العراق للكويت.

ويبدو لنا من الفقرة السادسة لتلك الأهداف التي وضعها الجيش أنه لم يكن هناك تأييد شعبي واضح لتدخل القوات المصرية في قضية الكويت، بل دلت عن وجود رفض شعبي لذلك.

كما أن الإعلام الحربي للقوات المصرية كان مصاحباً لها عندما توجهت أول الأمر الى السعودية، وبعدها الى الكويت، فقد أرفقت القوات المصرية قنوات فضائية، ومجلات، كما أن المحطات الإعلامية داخل مصر كانت تستضيف الخبراء

والقادة العسكريين من أجل نقل الأحداث والتطورات الحاصلة في حرب الخليج الثانية(٣٧).

وعلى الرغم من مشاركة القوات المصرية في حرب الخليج الثانية، إلا أن الهدف الذي وضعته نصب أعينها هو هدف دفاعي بالمرتبة الأولى، إذ كانت مهمة القوات المصرية الأولى هي الدفاع عن السعودية ضد أي تحرك عسكري عراقي تجاهها، أما مسألة تحرير الكويت، فلم يكن هذا الأمر على عاتق القوات المصرية فحسب بل على عاتق جميع القوات التي شاركت في حرب تحرير الكويت، والتي كانت القوات المصرية جزءاً لا يتجزء منها(٣٨).

وقد بدأت القوات المتحالفة ومن ضمنها القوات المصرية بعملياتها ضد العراق، وذلك من خلال توجيه ضربة جوية قوية تجاه أغلب الأهداف العسكرية العراقية، ولم تكن هذه الضربة موجهة ضد الإمكانيات العسكرية العراقية فحسب بل أنها شملت الإمكانيات الاقتصادية العراقية ايضاً، فضلاً عن توجيه ضربة قوية للقوات العراقية المتواجدة في الكويت، فجاء رد القوات العراقية على هذه الضربة بأن وجهت ضربة صاروخية تجاه الكيان الصهيوني والمملكة العربية السعودية، كما دمرت القوات العراقية الآبار النفطية الكويتية بأكملها وأوقفتها عن الخدمة، وفي ليلة ٢٣-٢٤ من شباط/ فبراير عام ١٩٩١ تمكنت القوات المتحالفة ومن بينها القوات المصرية من التقدم على حساب القوات العراقية التي تأثرت بالقصف الجوي المكثف من قبل القوات الأمريكية والبريطانية، والدول المنظمة في هذا التحالف، لذلك بدأت القوات العراقية بالتقهقر ومحاولة الإنسحاب بأقل الخسائر إلى الداخل العراقي(٣٩).

إستمر موقف الجيش المصري المساند للكويت ودول الخليج العربي حتى بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، إذ شاركت مصر في إتفاقية دمشق التي أُعلن عنها في السادس من اذار/مارس عام ١٩٩١ والتي نصت على إستمرار التعاون العسكري والسياسي بين دول الخليج العربي من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى ، كما نصت على ضرورة حماية أمن الخليج العربي والتنسيق العسكري المشترك لدرء أي خطر قد يتعرض له، إلا أن هذه الإتفاقية جرى عليها تعديل بعد ذلك، وتم إلغاء الجانب العسكري منها، وإستمر الجانب السياسي والاقتصادي(٤٠).

وكانت لمشاركة مصر في حرب الخليج الثانية الدور الكبير في إنعاش الاقتصاد المصري، ففي عام ١٩٩٠ كانت مصر تعاني من أزمة إقتصادية كبيرة، وكان يتوجب عليها أن تدفع الديون المترتبة عليها، التي إزدادت بشكل كبير منذ أن قرر الرئيس السادات التنوع في مصادر تسليح الجيش وعدم الإعتماد على الإتحاد السوفييتي فحسب ، ففي عام ١٩٨٣ أخذت الديون المصرية بالإزدياد، وما إن حل عام ١٩٩٠ حتى كان على مصر أن تدفع أقساط ديونها البالغة مليار وثلاثمائة مليون دولار، بينما كان إحتياطي البنك المركزي المصري لا يتجاوز المئات من ملايين الدولارات، لذلك كان الحل الوحيد لأزمة الديون هو إعفاء مصر منها، وقد وجدت مصر ضالتها في المشاركة في حرب الخليج الثانية(٤١).

كان لحرب الخليج الثانية دوراً كبيراً في تقوية العلاقات المصرية مع الجانب الأمريكي، كما أن مصر حققت من هذه الحرب نجاحاً كبيراً على الصعيدين الدولي والإقليمي، سواء كان هذا النجاح في المجال السياسي أو الإقتصادي أو العلاقات الدولية، فقد إستعادت مصر مكانتها كدولة إقليمية فاعلة في الجانبين السياسي

والعسكري، أما على الصعيد الإقتصادي فإن مشاركة مصر في هذه الحرب من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تعني إرتباطها بالموقف السياسي والعسكري الأمريكي، لأجل ذلك ألغت جميع ديون مصر العسكرية والبالغة (١،٧) مليار دولار(٤٢)، في وقت كانت هذه الديون تمثل (٥٠) % بالمائة من الديون الامريكية المترتبة على مصر، إذ كانت للولايات المتحدة الأمريكية ديوناً مدنية على مصر تقدر كذلك ب(٧) مليارات دولار من شراء القمح وغيره من الإستيرادات العامة، ولم يقتصر الموقف الأمريكي عند هذا الحد بل طالبت الولايات المتحدة الأمريكية جميع دول العالم بأن تخفض ديون مصر بنسبة (٥٠) % ، وذلك لمشاركتها في التحالف الدولي الذي حرر الكويت(٤٣).

كانت مشاركة الجيش المصري في حرب الخليج الثانية تمثل تحدياً عقائدياً له، فعلى الرغم من أن الجيش المصري كان يرى بأن مسألة إحتلال الكويت من قبل الجيش العراقي أمراً خاطئاً، إلا أنه في الوقت نفسه أقرّ بصعوبة توجيه ضربة عسكرية للجيش العراقي، الذي تعده القوات العسكرية المصرية حليفاً مهماً لها، وعلى هذا الأساس رفض قائد أركان الجيش المصري اللواء محمد علي بلال تنفيذ عملية عسكرية ضد الجيش العراقي، كونه يرى بأن الأمر مخطط أمريكي من أجل تدمير الجيش العراقي، إلا أن موقفه هذا ادى إلى إقالته من منصبه(٤٤).

ويدل ما تقدم على أنّ القيادة المصرية مشتركةً بجيشها قد لعبت دوراً سياسياً وعسكرياً واضحاً في أزمة حرب الخليج الثانية، وقد اختلفت الآراء والأفكار حولها، وأنّ نتائج مشاركتها بالحرب قد قبض ثمنها المادي، وأنّ الحصول على دعم مادي ومعنوي في حل الأزمة المصرية المادية الداخلية، والدبلوماسية الخانقة لهو دليل واضح على تغير العقيدة العسكرية المصرية، وتحول الرتب العسكرية

العليا الى طبقة للإستثمار الإقتصادي، مبتعدةً عن الاهداف الحقيقية لهذا الجيش والتي سار عليها أسلافهم.

ثالثاً: الدور المصري في موقف جامعة الدول العربية من حرب الخليج الثانية

لما وقع غزو العراق للكويت كان وزراء خارجية الدول العربية يحضرون إجتماعاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد طلب وزير الخارجية الكويتي عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية(٤٥)، لإدانة الغزو العراقي للكويت، وإدانة إستخدام القوة بين الدول العربية، إلا أن هذه الجلسة لم تحقق أية نتائج تذكر لعدم حضورها من اغلب الدول العربية، فضلاً عن إرتباك الموقف آنذاك، وبعد ذلك أدانت بعض الدول العربية الغزو العراقي للكويت، ودعت العراق إلى سحب قواته وبشكل فوري من الكويت، وعودة الحكومة الكويتية من المنفى إلى الكويت. إلا أن ردود الفعل تباينت بالنسبة لليبيا التي ساندت العراق في إتهامه لبعض الدول العربية بأنها كانت تتعمد الإضرار بالمصالح النفطية للدول العربية، فدعت جميع الدول العربية إلى إحترام ميثاق جامعة الدول العربية الذي نص على تسوية الخلافات بشكل سلمي، وتجنب التدخل الخارجي في حل القضايا العربية. فيما لم تتخذ بعض الدول العربية موقفاً مباشراً في مسألة الحرب، وهدفها من ذلك عدم زيادة التوتر، والعمل على حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية، وعلى رأسها مصر، وسوريا، والأُردن، والسعودية، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعمان(٤٦).

وبعد الغزو العراقي للكويت تغيرت أوضاع العراق السياسية بشكل كامل ففي عام ١٩٨٠ كانت أغلب الدول العربية مساندة للعراق وداعمة له، بينما كان الوضع

مغايراً في عام ١٩٩٠ فلم يعد للعراق أي حليف عربي غير اليمن والأُردن وفلسطين، كما أنه جوبه بمعارضة دولية تجاه غزوه للكويت(٤٧).

وقد حاولت الأُردن مُتمثلة بالملك الحسين بن طلال(٤٨) أن تتدخل لحل الأزمة فتوجه الى الإسكندرية قُبيل إنعقاد جامعة الدول العربية وحاول التوصل مع الرئيس مبارك لتسوية المسألة بالطرق الدبلوماسية، وقد اتفقا على توجه الملك حسين إلى بغداد ومقابلة الرئيس العراقي صدام حسين، والتدخل في حل الأزمة، وبالفعل توجه الملك حسين وطالب بإنسحاب القوات العراقية من الكويت، وإنهاء الأزمة، إلا أن الملك الحسين لم يصل إلى نتيجة في ذلك الأمر كون الرواية الأُردنية كانت تشير إلى موافقة العراق على الإنسحاب من الكويت وعودة حكومته السابقة، أما الرواية المصرية فقد أشارت إلى أن العراق وافق على الإنسحاب من الكويت، إلا أنه رفض عودة الحكومة السابقة المتمثلة بآل صباح، الأمر الذي رفضته مصر، وأصرت على الإنسحاب من الكويت، وعدم التدخل في شأن حكومتها وشأنها الداخلي، وحل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية(٤٩).

أما موقف جامعة الدول العربية بالنسبة لقرار تشكيل تحالف ضد العراق فقد كان متبايناً بين الرفض والتأييد، فأما من رفضت هذا التحالف فهي دولة الأُردن التي أعلنت تأييدها للعراق، وعدّت ذلك التحالف عدواناً على الأمة العربية، وقد ساندتها في موقفها هذا كُلٌ من اليمن وليبيا والسودان وفلسطين وموريتانيا، فيما أعلنت دولٌ عربية إمتناعها عن التصويت على القرار وإلتزامها جانب الحياد مثل الجزائر وتونس، أما الدول التي ساندت هذا القرار فقد كانت كُلٌ من مصر وسوريا والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والكويت والمغرب والصومال ولبنان وجيبوتي(٥٠).

وقد إزدادت الأزمةُ خطورةً نتيجة لنية الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قواتها إلى المنطقة، فتم إنعقاد قمة عربية في مصر من أجل إيجاد حلاً لهذه المسألة، وقد كان خطاب إفتتاح الجلسة الذي قرأه الرئيس المصري محمد حسني مبارك يدعو إلى إيجاد الحلول السلمية والدبلوماسية وعدم إستخدام القوة، وجاء في نص الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها مبارك ((بسم الله الرحمن الرحيم نفتتح مؤتمر القمة غير العادي الذي يعقد للنظر في التطورات الخطيرة التي يشهدها العالم العربي بهدف تطويق الأزمة الحالية والتي تهدد أمن وسلامة المنطقة ومحاولة ايجاد حلاً لها يستند إلى الشرعية الدولية وإلى مبادئ وميثاق جامعة الدول العربية))(٥١)، وكان من المقرر أن يتم عقد الجلسة من جديد في الساعة الرابعة والنصف، إلا أن موعدها قد تأخر؛ بسبب إجتماع الرؤساء الحاضرين في القاعة المخصصة لهم، وإستماعهم لمقترح الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات(٥٢) الذي تمثل بإرسال وفد من القمة يترأسه الرئيس المصري مبارك، من أجل إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالإنسحاب من الكويت، والإعتراف بحكومتها، وقد ساند هذا الرأي رؤساء كلٌ من ليبيا واليمن والجزائر، وأضاف الرئيس الليبي معمر القذافي إلى هذا المقترح مقترحاً آخر تمثل بتزامن إنسحاب القوات العراقية من الكويت مع إنسحاب القوات الأمريكية من السعودية(٥٣).

أما اليمن فقد كان لها موقفاً آخر، تمثل برفضها إدخال أي قوات أجنبية إلى المنطقة، كما أنها عرضت مقترحاً لحل الأزمة تمثل بالنقاط التالية(٥٤):

١- تعهد قوات التحالف بعدم اللجوء إلى القوة.

٢- إنسحاب القوات العراقية من الكويت.

٣- تمركز قوة من دول الجامعة العربية تكون مهمتها حفظ السلام في المناطق المتنازع عليها.

٤- تعهد قوات التحالف بعدم إرسال قوات إلى الكويت بعد إنسحاب القوات العراقية منها.

٥- بعد قبول جميع الأطراف بهذه النقاط يتم تشكيل لجنة مساعٍ حميدة من اجل حل الخلافات العالقة بين العراق والكويت.

أبدى الرئيس المصري رفضه للمقترح السابق، معللاً ذلك بعدم ثقته بكلام الرئيس العراقي صدام حسين، كونه قد وعده مسبقاً بأن العراق لن يقوم بأي عمل عسكري تجاه الكويت، ولأجل ذلك إنعقدت الجلسة وحاول كل من الرئيس الليبي معمر القذافي(٥٥) إيقاف التصويت على قرار إرسال قوات عسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت، وكذلك حاول الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ذلك، إلا أن الرئيس المصري حسني مبارك قاطعهما وتم التصويت على إرسال قوات لتحرير الكويت(٥٦)، ويدل هذا على أن الرئيس المصري قد لعب دوراً مشبوهاً في هذه الحرب، وأن قرار الحرب كان معداً سلفاً من قبله، وهذا ما تبين لاحقاً من حجم الإستفادة المصرية الإقتصادية والسياسية من هذه الحرب.

رابعاً: دور الجيش المصري في الاقتصاد

يعد الجيش المصري من أوائل الجيوش العربية التي تتدخل في الشؤون السياسية، وهذا الأمر كان له تبعات إقتصادية، فتدخل الجيش المصري في السياسة شجعه للعمل على أن تكون له إمكانيات إقتصادية، فبعد تدخل الجيش في السياسة وسيطرة عناصر عسكرية على الحكم عملت المؤسسة العسكرية على إقامة علاقات

وثيقة مع النقابات العمالية والقطاع العام(٥٧)، وهذا يدل على إختلاف في العقيدة العسكرية والرؤية للقوات المسلحة المصرية، ولكن في الوقت نفسه أصبح الجيش المصري أُنموذجاً للتنمية الإقتصادية، وأصبح ركيزةً أساسية في التنمية والتطوير الإقتصادي، وعلى الرغم من أن القطاع العام كان من بين الموجهين المهمين للإقتصاد المصري إلا أن الجيش أصبح بمثابة قاطرة الصناعة والمزود للخدمات العامة، ومما يؤكد على هذا الأمر أن العديد من الوكالات الإقتصادية العالمية كانت ترى في الجيش المصري خير شريك إقتصادي لها في مصر، لذلك فإن تدخل الجيش المصري في الشأن الإقتصادي كان على هيئة مراحل متدرجة وإن أهمية الدور العسكري في الإقتصاد إختلفت من مدة إلى أُخرى(٥٨).

وعلى الرغم من أن الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات عمل على تقليص نفوذ الجيش المصري والحد من تدخله في الشؤون العامة والسياسية للبلاد، إلا أن هذا التقليص قابله توسع في مجال آخر تمثل بالخدمة المدنية والإقتصادية، إذ تم إنشاء جهاز الخدمة المدنية في عام ١٩٧٩ لتنفيذ المشروعات التي أُوكلت في أوقاتٍ سابقة مهمة تنفيذها للجهات المدنية فقط، إلا أن إنشاء هذا المجلس أعطى للقوات المسلحة المصرية دوراً كبيراً ومهماً في تنفيذ المشروعات الإقتصادية، وإدارتها، وقد ازداد هذا الأمر خلال مدة حكم الرئيس حسني مبارك، إذ تم تنفيذ العديد من المشاريع الإقتصادية من قبل قوات الجيش(٥٩).

فعندما تولى مبارك رئاسة الجمهورية كان الجيش يعاني من العديد من المشاكل، بينها مشاكل تتعلق بالميزانية الخاصة به، لذلك عمل مبارك على إعطائه مجالاً أكبر للتدخل في الشأن الإقتصادي، كما منح أفراده مزايا مادية وإقتصادية كثيرة ولا سيما الضباط منهم، إذ شملت هذه المزايا مجالات عديدة منها مجال

الإسكان والرعاية الصحية، والتعليم العالي لأبناء الضباط، كما أصبح في يد المؤسسة العسكرية تنفيذ العديد من المشاريع التي لم تقتصر على البنية التحتية، والتطوير فحسب بل أنها شملت الجانب الترفيهي كذلك(٦٠).

فضلاً عن أن المؤسسة العسكرية في مصر أصبح لها حساباً بنكياً منعزلاً عن الحكومة المصرية، وأصبحت تقوم بالكثير من النشاطات الإقتصادية التي تشمل جانب الخدمات والإسكان وغيرها من الجوانب، كما أصبحت إحتياجات القوة العسكرية الإقتصادية بعيدة عن أي اضطرابات إقتصادية تحدث في مصر، فالمؤسسة العسكرية أصبحت شبه مستقلة إقتصادياً (٦١).

إستفادت المؤسسة العسكرية بشكل كبير في عهد الرئيس مبارك في المجال الإقتصادي، وإزداد نفوذها في هذا الجانب، ولا سيما بعد نمو الشركات التي سيطر عليها الجيش، كما إن المجال الإقتصادي أو التصنيعي الذي أخذت المؤسسة العسكرية تضطلع به لم يكن مقتصراً على الجانب العسكري فقط من تصنيع الأسلحة وتطويرها وصيانتها، بل شمل كذلك صناعات متعددة تدخل في مجال الزارعة، والصناعات العامة، ومن الأمور التي ساعدت المؤسسات الإقتصادية التابعة للمؤسسة العسكرية هو أن اليد العاملة في تلك المؤسسات الإقتصادية كانت مجانية متمثلة بالمجندين، كما أن المؤسسات الإقتصادية كانت معفية من الضرائب، أما مجال الطاقة المشغلة لتلك المؤسسات فقد كان مدعوماً من قبل الدولة(٦٢).

ونتيجة لتزايد إهتمام الجيش بالجانب الإقتصادي في مصر إزدادت إمكانياته الإقتصادية فقد قُدرت المشاريع الإقتصادية التي سيطر عليها الجيش المصري بما يقارب الـــ (١٠-٤٠)% من المشاريع الإقتصادية في مصر، وكان الإقتصاد العسكري يتكون من أربعة أقسام رئيسية شملت الصناعة العسكرية والتي تتمثل

بوزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع، وكذلك جهاز المشروعات الخدمية الوطنية التابع لوزارة الدفاع، والمشروعات الإستثمارية الخاصة بالقوات المسلحة المصرية، وعقود الأشغال العامة التي تديرها هيئة الهندسة العسكرية، كما صدر قرار من الرئاسة المصرية في عام ١٩٩٧ نص على منح المؤسسات العسكرية الحق في إدارة جميع الاراضي غير الزراعية، والتي كانت تقدر بـــ(٨٧) % من مساحة البلاد(٦٣).

وتوسع الجيش في العمل الإنتاجي فشمل إنتاج الجسور والأنفاق، كما تحولت الكثير من المصانع الحربية من الإنتاج الصناعي العسكري إلى الإنتاج الإستهلاكي المدني، كما كان لحاجة الجيش الى الاغذية أثراً في إنشاء العديد من الصناعات الغذائية(٦٤).

فقد كانت وزارة الإنتاج الحربي تمتلك ثمان مصانع، وكان ما يقارب(٤٠)% من إنتاجها يذهب للإستهلاك المدني، أما الهيئة العربية للتصنيع فإن ما يقارب الـــ(٧٠) % من إنتاجها يذهب للأسواق المحلية الإستهلاكية، وشمل الإنتاج العسكري مواد متعددة كالفولاذ والأسمنت والحديد والمواد الكيميائية، وأنابيب الغاز وغيرها من الصناعات المتعددة، كما أن الصناعة العسكرية تميزت بتفوقها على باقي الصناعات والمستثمرين كونها تمتلك الأرض الواسعة واليد العاملة والتسهيلات الإنتاجية(٦٥).

لقد عملت القيادة العسكرية على أن تكون لها علاقات إقتصادية دولية من خلال الحصول على تمويل من مصادر أجنبية، وإن هذا التمويل الذي أدخلته القيادة العسكرية إلى الجانب العسكري أدى إلى تنوع المجال الإقتصادي للجيش من خلال إيجاد صناعات متنوعة تابعة له، منها صناعة السيارات واجهزة الكمبيوتر،

وغيرها، كما أن المنظومة الإقتصادية للجيش أصبحت نشطة في مجال مشاريع البنى التحتية(٦٦).

إن هذه الأُمور جعلت الدور الإقتصادي للمؤسسة العسكرية بارزاً وليس في مجال إقتصادي واحد فحسب، بل في مجالات متعددة ومتنوعة، فقد بلغت قيمة الإنتاج العسكري المليارات من الجنيهات المصرية، وجميع هذه الأمور زادت من مكانة المؤسسة العسكرية سواء كان في الجانب السياسي وإتخاذ القرارات المهمة، أو في الجانب الإجتماعي، كما أن المؤسسة العسكرية أصبحت مسيطرة بشكل شبه كامل على الإقتصاد المحلي، وأصبح لها دور كبير في تحديد سياسة الدولة، بل وصل الأمر إلى حد التدخل في إختيار كبار موظفي الدولة من وزراء ومحافظين وسفراء، فيما تولى العديد من الضباط مناصب مهمة بعد تقاعدهم منها منصب محافظ وغيرها من المناصب كما مر ذكره سابقاً (٦٧).

إن نفوذ الجيش المصري جعله محط أنظار رجال الاعمال المصريين والإستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أن الجيش سيطر على أغلب المشاريع الإستراتيجية والكبيرة في البلاد، لذلك كانت هنالك منافسة كبيرة بين الإدارة الإقتصادية العسكرية وبين القطاع الخاص(٦٨). على الرغم من جميع الإمتيازات الإقتصادية التي حصلت عليها المؤسسة العسكرية في عهد مبارك إلا أنها تعرضت إلى تحدٍ هدد دورها الإقتصادي والسياسي في البلاد، تمثل هذا التحدي برجال الأعمال والإقتصاد الذين أرادوا تهميش قدارت الجيش المصري السياسية والإقتصادية، إلا أنهم لم يستطيعوا الوقوف بوجه مكانة الجيش وقدراته على المستويين السياسي والإقتصادي، لأجل ذلك اصبحوا يتعاملون مع المؤسسة العسكرية باستراتيجية مختلفة، خوفاً من حصول تغيير جديد في الدولة المصرية

يؤدي إلى إسقاط الحكومة المصرية والإتيان بحكومة جديدة تكون من رحم العسكر(٦٩).

وعلى الرغم من جميع التسهيلات التي منحت للجيش من أجل إدارة وإيجاد إقتصاد وصناعة قوية إلا أن الإقتصاد والصناعة العسكرية واجها بعض الصعوبات وعلى رأسها إن الجيش المصري لم يتمكن من إنتاج صناعات عسكرية كبيرة، وإقتصر إنتاجه في هذا الجانب على بعض الصناعات البسيطة، والتي كانت تزود بها على الأغلب الدول الفقيرة، كما أن مبيعاته في الجانب العسكري كانت تحت أنظار وإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، ولأجل ذلك بدأ الجيش المصري المطالبة بنقل بعض الصناعات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر، و كذلك طالب بان تعطي الولايات المتحدة الامريكية حرية أكبر لمصر في بيع الأسلحة، فيما عمد الجيش المصري الى إبرام عدد من الإتفاقيات المشتركة مع شركات أجنبية من اجل تطوير منظومتها الصناعية العسكرية(٧٠).

إن الإقتصاد العسكري المصري كانت عليه بعض المآخذ أهمها قلة الرقابة على المشاريع الإقتصادية التي تديرها المؤسسة العسكرية فضلاً عن إنعدام المنافسة بين القطاع الاقتصادي الذي يدار من قبل المؤسسة العسكرية وباقي القطاعات الإقتصادية، كون المؤسسة العسكرية تتمتع بمجموعة من الامتيازات على رأسها ما ذكرناه سابقاً من أن المؤسسة العسكرية كانت معفية من الضرائب، كما ان المواد الإنتاجية كانت مدعومة من قبل الدولة، وغيرها من الامتيازات التي تمتعت بها المؤسسة الإقتصادية العسكرية، مثل إدارة أغلب محطات الوقود في عموم مصر الأمر الذي جعل الجيش المصري مؤسسة اقتصادية مستقلة، وأصبح لبعض الضباط أشبه ما يكون بإمبراطوريات مالية فردية(٧١).

ويبدو مما تقدم آنفاً أن العقيدة العسكرية المصرية قد طرأت عليها الكثير من التحولات العقائدية، فقد تغيرت العقيدة العسكرية على مر السنين ويتضح أن التعبئة العسكرية، والفكرية، والمعنوية للجيش المصري قد أخذت طابعاً آخر لا سيما بعد خلق طبقة عسكرية متمثلة بضباط كبار تكونت لديهم قوة إقتصادية ومالية نافسوا بها كبار التجار، عموماً فإن هذا التحول الواضح من التعبئة العسكرية تجاه العدو الحقيقي المتمثل بالكيان الصهيوني قد خلق حالة جديدة في الجيش من الرخاء والترف، والإقتصار على حماية الحدود، ومكافحة التطرف والإرهاب والحد من نفوذ بعض الحركات والأحزاب السياسية التي لديها رأي معارض لتزايد نفوذ الجيش في الدولة والمجتمع.

الخاتمة

أثرت سياسة التطبيع التي إتبعتها الحكومة المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك على العقيدة العسكرية للجيش المصري، إذ بدأ الجيش بالتخلي تدريجياً عن مهمته الأساسية في حماية البلاد ودرء الخطر الخارجي عنها، وانصرف إهتمامه كلياً نحو الشأن الداخلي.

كما أثر إعتماد الجيش المصري على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسليح والمعونة العسكرية، على قرار المؤسسة العسكرية التي غدت حليفاً استراتيجيا للأخيرة، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مصر إيجاد تحالف عربي مساند لها، والسماح بعبور قواتها العسكرية عبر قناة السويس، فإنضمت مصر لهذا التحالف بل وأدت دوراً اساسياً وواضحاً في مسألة الحرب.

باتت القيادات العسكرية في عهد الرئيس حسني مبارك تشغل مناصب إدارية مهمة في الدولة ، وإزداد تدخلها في الشأن السياسي ، بل وصل الأمر الى حد تدخلها في إختيار كبار موظفي الدولة من وزراء ومحافظين وسفراء، وأصبح الجيش أداةً من أدوات السلطة الحاكمة وركيزة أساسية لبقائها وديمومتها .

مهد تدخل المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي لهيمنتها على الشأن الاقتصادي، إذ سيطرت على أغلب المشاريع الاستراتيجية والكبيرة في البلاد ولا سيما مشاريع البنى التحتية، وأضحت منافساً حقيقياً وشرساً للقطاع الخاص .

الهوامش :

(١) محمد حسني مبارك :ولد في ٤ ايار/ مايو ١٩٢٨ في احدى قرى الصعيد من عائلة فلاحية، تخرج من الاكاديمية العسكرية في عام ١٩٤٩ واصبح طيار في الجيش المصري، وتولى في عام ١٩٦٩ منصب رئيس هيئة اركان القوات الجوية، وتولى كذلك منصب القائد الاعلى لقوة الجوية، وفي عام ١٩٧٥ تولى منصب نائب رئيس الجمهورية وفي ٦ اكتوبر ١٩٨١ تولى منصب رئيس الجمهورية. ينظر: آلان غريش– دومينيك يدال، الابواب المائة للشرق الاوسط، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٩٩.

(٢) محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٤، ص٣٩.

(٣) فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨١–١٩٩٠، مركز الدراسات الاقليمية، د.م، العدد(٣)، ٢٠٠٧، ص٦–٧.

(٤) المصدر نفسة، ص١٢.

(٥) محمد عبد الحميد ابو غزالة : ولد في عام ١٩٣٠ في قرية زهور الامراء، شارك في حرب اكتوبر
١٩٧٣ كقائد لمدفعية الجيش الثاني، واصبح فيما بعد برتبة مشير، وتولى منصب وزير الدفاع، توفي في عام ٢٠٠٨. ينظر: مصطفى الفقي، الرواية رحلة الزمان والمكان، الدار المصرية اللبنانية، د.م، ٢٠٢١، ص٢٨٣.

(٦) عزمي بشارة، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، ٢٠١٧ ، ص٤٥.

(٧) عزمي بشارة، ثورة مصر من جمهورية يوليو ١٩٥٢ الى ثورة يناير٢٠١١، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، ٢٠١٦، ج١، ص١٤٥.

(٨) عزمي بشارة، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية، ص٤٥.

(٩) محمود جمال، اتجاهات التغيير داخل المؤسسة العسكرية، ج٢، المعهد المصري للدراسات، القاهرة،
٢٠١٩، ص٨.

(١٠) نبيل علي، الجيش والسياسة عبر عهود ثلاثة: اشكال واحد ومداخل متعددة، قضايا ونظريات، العدد
(١٥)، ٢٠١٩ ،ص١٣٧.

(١١) عزمي بشارة، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية، ص٤٥.

(١٢) محمد حسين طنطاوي سليمان : ولد في عام ١٩٣٥، وتخرج من كلية الضباط في عام ١٩٥٦، شارك طنطاوي في العديد من الحروب التي خاضتها مصر، وتولى العديد من المناصب منها منصب وزير الدفاع. ينظر: مدحت مطر، الربيع العربي حقيقة ام خيال، دار اليازوري للنشر، د.م، ٢٠١٦، ص٦٧.

(١٣) محمود جمال، الجيش المصري واسرائيل تحولات العقيدة، المعهد المصري للدراسات، القاهرة،
٢٠١٨، ص١٦-١٧.

(١٤) محمد سمير الجبور، المصدر السابق، ص٥٥.

(١٥) ريسا بروكس، فـهم التغيرات في العلاقة المدنية العسكرية في مصر دروس من الماضي والحاضر، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، د.ت ، ص١٧.

(١٦) المصدر نفسه ، ص١٦.

(١٧) هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، ٢٠١٧، ص٢٦.

(١٨) المصدر نفسه ، ص٢٧.

(١٩) محمد سمير الجبور، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٠) صبحي فاروق صبحي، العلاقات الامريكية المصرية في عقد التسعينات وانعكاسها على الامنالقومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٩٩-١٠٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٠٢-١٠٣.

(٢٢) محمود جمال، الجيش المصري واسرائيل تحولات العقيدة، ص١٦-١٧.

(٢٣) صبحي فاروق صبحي، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

(٢٤) ثامر عبد المنعم، مذكرات فلول، دار سما للنشر، د.م، ٢٠١٨، ص١٩٤.

(٢٥) محمد حسن عبد السلام القطشان، اتفاقية كامب ديفيد واثارها على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، ٢٠٠٩، ص١١١.

(٢٦) زيد الله عماد الدين نائل، السياسة الخارجية المصرية تجاه افغانستان ١٩٧٩-٢٠٠٧، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠١٠، ص٤٣.

(٢٧) احمد البرديسي، المؤامرة على ثورة مصر الملفات السرية للإخوان، المصرية للنشر والتوزيع، د.م، د.ت، ص٢٤٨.

(٢٨) مجلس التعاون العربي تأسس في ١٦ شباط/ ١٩٨٩ في بغداد، وكان يضم كُلً من العراق والاردن واليمن ومصر، وكان هدف التحالف اول الامر ايجاد تحالف اقتصادي مشترك بين الدول الاعضاء، كما انه نص على فتح الحدود بين الدول الاعضاء، وخفض الجمارك، كما

كانت هنالك محاولات لتحويله الى تحالف عسكري ودفاع مشترك. ينظر: ياسر نايف قطيشان، العلاقات السياسية الاردنية–العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١٤١.

(٢٩) محمد صادق اسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية معالم على الطريق، العربي للنشر والتوزيع،
٢٠١٠، ص٩١.

(٣٠) عبد الرؤوف الريدي، رحلة العمر مصر وامريكا معارك الحرب والسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٥٨.

(٣١) صالح خلف صالح، اثر اجتياح العراق للكويت على العلاقات العراقية الامريكية(١٩٨٨–٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، ٢٠١٠، ص٦٣.

(٣٢) جريدة الجمهورية، مصر، العدد(١٣٥١٨)، يناير، ١٩٩١، ص٣.

(٣٣) نبيل نجم، في مرمى النيران، دار بدائل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٥.

(٣٤) صالح خلف صالح، المصدر السابق، ص٦٣.

(٣٥) بيار سالننجر و اريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٠٢.

(٣٦) علي عبد الفتاح، الاعلام الحربي والعسكري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص١٢٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٣٨) عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩–٢٠

(٣٩) الان غريش– دومينيك فيدال، الابواب المائة للشرق الاوسط، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٢٦.

(٤٠) ممدوح انيس فتحي، القوة العسكرية المصرية واثر التحولات الاستراتيجية على الدور المصري الاقليمي، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠٢-١٠٣.

(٤١) عبد الرؤوف الريدي، المصدر السابق، ص٤٧٣.

(٤٢) صبحي فاروق صبحي، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤٣) كمال الجنزاوي، طريقي سنوات الحلم والصدام والعزلة من القرية الى رئاسة مجلس الوزراء، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٩.

(٤٤) سامح المحاريق، حكم العسكر التكوين التاريخي والطبقي، دار البيروني للنشر والتوزيع، د.م،
٢٠١٥، ص١١٧-١١٨.

(٤٥) تأسست جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت تضم اولالامر الدول التي حصلت على استقلال تام ومنها العراق والسعودية ومصر وسوريا ولبنان والاردن واليمن. ينظر: فيصل جلول- سامي كليب، الرسائل الدمشقية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٧، ص٦٦.

(٤٦) احمد علي سالم، الامن الجماعي في جامعة الدول العربية، بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٦، ص٣٨.

(٤٧) كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحرب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٠.

(٤٨) حسين بن طلال :ولد في عمان عام ١٩٣٥ تلقى تعليمه الابتدائي فيها، وبعدها انتقل الى الاسكندرية ودرس في كلية فكتوريا، كما انه انتقل الى بريطانيا ودرس في اكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في عام ١٩٥٠، واصبح ملكاً على الاردن في عام ١٩٥٣، واستمر في الحكم حتى وفاته في عام ١٩٩٩. ينظر: صالح حسن الفضالة، الجوهر العفيف في معرفة النسب النبوي الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٥.

(٤٩) نبيل نجم، المصدر السابق، ص٤٥.

(٥٠) جيهان عبد السلام عوض، امريكا ودورها في الصراعات العربية حتى ١٠٠ يوم من بداية حكم ترامب، العربي للنشر والتوزيع، د.م، ٢٠٢١، ص٨٥.

(٥١) نبيل نجم، المصدر السابق، ص٥٤.

(٥٢) ياسر عبد الرؤوف داود عرفات: ولد في مدينة القدس في ٤ اب/ اغسطس ١٩٢٩، تخرج من كلية اعداد الضباط الاحتياطيين التابعة للجيش المصري برتبة ملازم عام ١٩٥٣، واكمل دراسة البكالوريوس في كلية الهندسة جامعة القاهرة ١٩٥٥، انخرط في العمل السياسي فأسس حركة فتح في عام ١٩٦٩، وتولى الرئاسة الفلسطينية من المدة الممتدة من ١٩٩٤ حتى وفاته في عام ٢٠٠٤. ينظر عبد الله عدوي- عوني فارس، سلسلة النخبة الفلسطينية، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، ٢٠٢١، ص٢٨٨.

(٥٣) نبيل نجم، المصدر السابق، ص٥٦.

(٥٤) احمد محمد ابو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الاعداء، دار الشرق، د.م، ٢٠١٨، ص٦٥.

(٥٥) معمر القذافي : ولد في عام ١٩٤٢، وهو من اسرة بدوية عاشت في صحراء سرت، تخرج من الجامعة الليبية في عام ١٩٦٣، دخل الاكاديمية العسكرية في بنغازي وتخرج منها في عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٦٩ كون جماعة ثورية استطاعت الاطاحة بحاكم ليبيا ادريس السنوسي والاستيلاء على الحكم، وقتل في عام ٢٠١١. ينظر: حسين الحسيني المعدي، اشهر الطغاة في التاريخ، كنوز، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٠٤.

(٥٦) محمد سمير الجبور، المصدر السابق، ص٣٤.

(٥٧) مجموعة مؤلفين، الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، قطر، ٢٠١٨، ص٤٢٣.

(٥٨) شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠.

(٥٩) محمود سمير الجبور، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩.

(٦٠) هاني سليمان، المصدر السابق، ص٢٧.

(٦١) عزمي بشارة، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية، ص٤٥.

(٦٢) ريسا بروكس، المصدر السابق، ص١٦.

(٦٣) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٤٢٤.

(٦٤) سامح المحاريق، المصدر السابق، ص١١٣.

(٦٥) عزمي بشارة، ثورة مصر من جمهورية يوليو الى ثورة يناير، ج٢، ص٥٤.

(٦٦) شانا مارشال، المصدر السابق، ص١١.

(٦٧) محمد سمير الجبور، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤.

(٦٨) جلبير الاشقر، انتكاسة الانتفاضة العربية اعراض مرضية، ترجمة: عمر الشافعي، دار السقا، بيروت، ٢٠١٦، ص٤٧.

(٦٩) نبيل سعداوي، العنف السياسي وانعكاسه على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مركز الكتاب العربي، د.م، ٢٠١٨، ص٢٦٦.

(٧٠) شانا مارشال، المصدر السابق، ص١٣.

(٧١) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٤٢٤.